

وان نُسرت فلانفقة حتى تعود ولا نفقة للمصغرة وتجب للكفيرة
 في حال الصغر والنفقة للتوفيق عنها وتوجبها للمباني في العدة
 كالوجعية واذا تزوج غيرها حرة باذن تعلق النفقة بوجوبه
 ارحامه فان بقوا كالحوا لها منزله وجبت والا فلا وان قواها
 بعد الطلاق منعنا الوجوب ونستقط بغيره في جارات منها مصغرة
 كالزوجة ولو بعد الطلاق وتبديل ابن الزوج في الملكة بحسبها يوجب
 وبأخذ غاصب كرها وحجما بحريم لانه زوج مسقط ونحو ذلك ولو
 مرضت في منزل لم تسقط واذا انفق بنفقة الاعساب ثم انجنت
 صهته ثم اد بالعكس فنفقة المعسر ونسقطها عن المأجج الا لو فوج
 او صلح بموت احدها بعد القضاء بحدثة ولو تجل نفقة صنفه
 مات اجمالا الاسترجاع بحسابه واذا اتت المباني لولده لا كثر
 من سنتين ولم تنقض بانقضاء عدها ولقد استوفيت النفقة يعني
 بعدم الزوج عن ستة اشهر ولا تنقض بالا عسايه بل تؤمر بالاستدانة
 ليجبر عليه واذا اكل للغايب الجودع او مضاربة او دين وعلم
 الغايب به وبالنكاح او اعترف بها من هو فيه ويغرض في نفقة

زوجية وولده الصغير والديه اذا اكل من جنتهم ونكحها وبها
 تجزئتها كقبلاها وان لم يكن له مات فانامت البيضة على الزوجية
 ليغرض لها زوجه ناهيها ويحذر القبول ولو كفل عنه بالانفاق كغيره
 يلزمه به مادام النكاح والزمانه بشهر وطلبها كقبلا الغيبته
 لغو ويأمر به لنفقة نفه وتيسل هو المحار ويسكنها في دار
 مفردة لا يشاركها احد من اهله الا باختيارها ويجوز منع
 اهله من الدخول عليها الا من النظر والكلام وقيل لا يمنعها
 من الخروج الى والديها ودخولها اليها كجمعه وغيرها كحد
 سنة وتجب على الاب وحده لولده الصغير الفقير مع مخالفة
 الدين كالزوجة ولم يوجبوا على الام ارضاعه وان لم تكن شريفة
 الا ان تتجتن ويستاجرهن نرضعه عندها ولا يجزئها
 زوجية او معتدته لارضاع ولده منها فاذا انقضت وتقدم
 على الاحبسية الا ان تطلب زيادة اجرة وتجب على الولد
 وحده لا اصوله الفقير مع مخالفة الدين والاب بيع غرضه
 وهو غايب ويمنع من عقاره فان كان ماله في يدها لم يقضنا